16 ديسمبر 2022
اليوم الوطني 51
اليوم الوطني

التجمع
19 صفحة
ديسمبر 2022
ISSN: 1810 - 2210
صحيفة دورية تصدر عن تجمع الوحدة الوطنية
العدد 20

النائب محمد الرفاعي:

الفوز مسئولية كبيرة

قال المهندس محمد الرفاعي عضو مجلس النواب إنهم يراهنون دائماً على وعي الناس ويعملون على مخاطبة عقولهم قبل مخاطبة القلوب والعواطف لأن المطالب التي ينتظر المواطن تحقيقها هي مطالب موضوعية تتحقق بالعمل والبذل والموقف والرؤية وليس بالخطاب العاطفي والعبارات الرنانة التي لم تصدقها الحقائق والمواقف داخل المجلس.. جاء ذلك في الحوار الذي أجرته معه نشرة «التجمع» عقب فوزه بثقة الناخبين في الدائرة الثالثة الجنوبية..

الحوار ص: 10

كلمة العدد

• بقلم: رئيس التجمع

في ذكرى اليوم الوطني 16 ديسمبر

أسمى آيات التهاني والتبريكات نرفعها إلى صاحب الجلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه بمناسبة الذكرى السنوية للعيد الوطني وذكرى توليه مقاليد الحكم بمملكة البحرين والذي بتوليه مقاليد الحكم دخلت البحرين مرحلة جديدة في العمل السياسي بصدور ميثاق العمل الوطني 11 فبراير 2001 والدستور المعدل 2002م وعودة الحياة النيابية.

ونحن نحتفل بهذه الذكرى الوطنية ندخل على أعتاب دور الانعقاد السادس للمجلس الوطني (النواب والشورى)، والذي ينعقد بعد انتخابات شهدت مشاركة شعبية لافتة تجاوزت 73% مما يعكس رغبة الشعب البحريني في ايصال أفضل الكفاءات إلى مقاعد مجلس النواب بعد تجربة برلمان 2018 - 2022م والتي لم تكن على مستوى تطلعات الشعب في التنازل والتفريط في العديد من الحقوق مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5-10 % والموافقة على قانون التقاعد وإيقاف الزيادة السنوية 3% عن المتقاعدين إلى جانب التنازل عن بعض الحقوق الدستورية لمجلس النواب في الرقابة والمحاسبة على السلطة التنفيذية.

لذلك جاءت نتائج إنتخابات 17 نوفمبر صادمة لكل من وافق على تلك القوانين حيث سقط تقريبا جميع من صوت إلى جانب هذه القوانين ليعطي شعب البحرين درسا لكل من يتلاعب بحقوقه ومكتسباته ورسالة لأعضاء المجلس الجدد بعدم المساس أو الاقتراب من تلك الحقوق.

إن شعب البحرين يتطلع في هذه الذكرى الوطنية بأن تتحقق أمانيه في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم ودعم صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله وحفظ الله البحرين وشعبها من كل سوء.

تجمع الوحدة الوطنية يثمن قرارات رئيس الوزراء بإلغاء تصريح العمل المرن وتكثيف الحملات التفتيشية للمخالفين

يثمن تجمع الوحدة الوطنية توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لهيئة تنظيم سوق العمل بإلغاء تصريح العمل المرن والذي من شأنه إزالة التأثير الإقتصادي السلبي لنظام التصريح المرن على سوق العمل ومزاحمة حاملي هذا التصريح للشرائح المهنية من المواطنين في عدة قطاعات خدمية وانتاجية.

كما يثمن التجمع بقية قرارات وتوجيه سمو ولي رئيس الوزراء لهيئة سوق العمل بتكثيف الحملات التفتيشية وتشديد التعامل مع المخالفين من أصحاب العمل والعمال وربط رخص العمل المهنية بالمعايير والمؤهلات، إلى جانب توفير البيئة المناسبة للعمال بما يراعي حقوقهم ويزيد من فعالية دورهم في التنمية الاقتصادية.

ويشيد التجمع بأمر سموه لوزارة شؤون البلديات والزراعة ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني بإلغاء رسوم استرداد تكلفة البنية التحتية المرتبطة بإصدار رخص البناء، ووضع الحلول التمويلية لتوفير البنية التحتية في المناطق الجديدة وتوجيه سموه الجهات الحكومية المعنية بعرض الفرص الاستثمارية لشراكة القطاع العام مع القطاع الخاص في كافة القطاعات.

ويؤكد تجمع الوحدة الوطنية أن قرارات سمو رئيس الوزراء تأتي منسجمة مع مطالب تجمع الوحدة الوطنية بإلغاء نظام تصريح العمل المرن، كما أنها تلبي تطلعات المواطنين والشارع التجاري وتصب في اتجاه تمكين القطاع الخاص للعب دوره كشريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بجانب أثر تلك القرارات في تهيئة وتوفير البيئة المناسبة للعمال بما يراعي حقوقهم ويزيد من فعالية دورهم في التنمية الاقتصادية.

ويطالب تجمع الوحدة الوطنية بالمزيد من القرارات المماثلة فيما يتصل بتحجيم أعداد العمالة الوافدة وتمكين المواطن البحريني وإحلاله محل الأجنبي في الوظائف المختلفة في القطاعين العام والخاص.

تجمع الوحدة الوطنية يدين جرائم النظام الإيراني بحق المتظاهرين العزل

يعبر تجمع الوحدة الوطنية عن إدانته واستنكاره الشديدين للجرائم القمعية والإرهابية التي يمارسها النظام الإيراني بحق المحتجين العزل من المواطنين الإيرانيين وسحق أجهزة النظام للمظاهرات بوحشية أدت الى مقتل أكثر من 75 شخصاً باستخدام واسع وموثق للأسلحة النارية من قبل قوات الأمن الإيرانية بقصد قتل المتظاهرين.

ويدعو تجمع الوحدة الوطنية كافة مؤسسات المجتمع المدني والقوى السياسية لاتخاذ موقف واضح وصريح تجاه جرائم النظام الإيراني بحق المحتجين العزل وانتهاكاته الصريحة لحقوق الإنسان.

كما يطالب تجمع الوحدة الوطنية مؤسسات المجتمع الدولي و الأمم المتحدة والهيئات الدولية، بإدانة قتل المتظاهرين في إيران، واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذا القمع وحماية المواطنين الإيرانيين من بطش النظام الإيراني القاتل وأجهزته الأمنية المتوحشة.

ويطالب بضرورة إحالة جرائم النظام الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

بيان من تجمع الوحدة الوطنية حول التحديات الاقتصادية والمعيشية وشكاوى المواطنين

يتابع تجمع الوحدة الوطنية باهتمام شكاوى المواطنين جراء ماتشهده أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من ارتفاع كبير وبنسب متصاعدة فاقت ال خمسين بالمائة وأكثر في بعض السلع الغذائية الأساسية من زيوت الطبخ وأنواع اللحوم المختلفة وغيرها من السلع والخدمات التي أثقلت كاهل المواطن البحريني وباتت تهدد الطبقات الأدنى دخلًا من المواطنين بالدخول في دائرة الفقر.

في الوقت الذي كان فيه المواطن البحريني يطمح بانعكاس فائض الميزانية وحالة الانتعاش الإقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط عليه وعلى حاله المعيشي لكنه لم ير أي أثر لهذه الفوائض المالية لاعلى مستوى الرواتب التي طال انتظار زيادتها لسنوات طويلة ولا على مستوى اعادة الدعم النسبي لبعض السلع والخدمات مثل الوقود والكهرباء.

إن تجمع الوحدة الوطنية إذ يلفت الانتباه لمعاناة المواطن البحريني وشكواه بسبب زيادة الضغوط المعيشية يجدد تأكيده بأن الاختلال الذي زاد عن حده بين مستوى الدخل والمنصرف في أوضاع المواطن المعيشية كان بسبب قرارات وسياسات اقتصادية قاسية طبقتها الحكومة بخطوات متتابعة بدأت من رفع الدعم عن اللحوم والوقود والكهرباء ثم كانت الضربة القاضية في الزيادة الكبيرة التي تم فرضها في ضريبة القيمة المضافة والتي ظل التجمع يعبر عن رفضه لها منذ اليوم الأول حيث اعتبرها تجمع الوحدة الوطنية في بيانات سابقة استسهالاً من الحكومة في فرض الحلول والخيارات على حساب الطبقات الضعيفة وقد حدث ذلك في ملف التقاعد من خلال ايقاف الزيادة السنوية عن المتقاعدين وتعديلات قانون التقاعد الذي تحملت الفئة الضعيفة من المتقاعدين فيه مسؤولية الأخطاء التي ارتكبتها إدارات صناديق التقاعد في ذلك الوقت ليدفع المواطن الثمن.

وفي الوقت الذي لم تستجب فيه الحكومة للمطالب المتكررة بزيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص تبرز الآن قضية أخرى يواجهها الاف الموظفين في القطاع الحكومي والذين تضاعفت أعباءهم الوظفية بعد إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بسبب التقاعد الإختياري بعد تقليص عدد الموظفين دون تعويض أو معالجة لأوضاع الموظفين الذين تحملوا تلك المهام الوظفية فوق مهامهم بل وعلى عكس التوقعات اوقفت الوزارات الحكومية الدفع لساعات العمل الاضافي عن جميع الموظفين في الحكومة مع مطالبة الموظفين بانجاز الأعمال الموكلة اليهم بدون تعويض للساعات الاضافيه مالياً.

إن تجمع الوحدة الوطنية إذ يجدد ثقته في حرص القيادة الرشيدة على بسط العدل وإنصاف المواطنين يؤكد أن جملة من التحديات الاقتصادية والمعيشية تتطلب إعادة النظر في السياسات التي تسببت فيها وتقديم الحلول الجذرية خاصة قضايا الحقوق الوظيفية كما يطالب التجمع الحكومة الموقرة بإنجاز الخطوة المنتظرة منذ سنوات بتعديل رواتب الموظفين ومراجعة بند الدعم الاجتماعي بزيادة علاوة الغلاء المعيشي حتى لا يدفع المواطن الثمن الباهظ للضرائب والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة والتي كنا ولازلنا على قناعة بأسبابها المنطقية وتحديات الوضع الاقتصادي الكلي في البحرين لكننا كنا ولا نزال نؤكد بأن إدارة الأزمة المالية كانت قاسية النتائج على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود من المواطنين.

تجمع الوحدة الوطنية يوقع اتفاقاً لإطلاق منصة «إختـارني» الإكترونية للتوظيف والإرشاد

وقع تجمع الوحدة الوطنية اتفاقاً مع شركة تكنوست آي تي سلوشنس لتطوير منصة الكترونية تعمل بآلية مُبتكرة تستهدف توظيف وإرشاد المواطنين العاطلين عن العمل والتي ستكون متاحة لجميع العاطلين والمرشدين وأصحاب الأعمال.

وقال المهندس عبد الله سعد الحويحي رئيس التجمع ان المنصة الالكترونية للتوظيف تأتي مواصلة لجهود التجمع لمعالجة مشكلة البطالة باعتبارها أحدى هموم الأسرة البحرينية والتي ابتدرها بتنظيم مسابقة تجمع الوحدة الوطنية للإبداع والابتكار (حلول مبتكرة للإحلال الوظيفي) للمواطنين بدلاً عن الوافدين في مطلع العام 2022 لتشجيع الشباب وأفراد المجتمع على التقدم بأفكارهم الإبداعية لانجاز حلول مُبتكرة في خفض نسبة البطالة وكذلك دعم جهود الجهات الرسمية المعنية بتوظيف المواطنين وإحلالهم بدلا عن الأجانب في الوظائف المهارية والتخصصية والإدارية والتنفيذية.

وأضاف أن منصة التوظيف التي وقّع التجمع إتفاقية تنفيذها سوف تحقق أحد أهداف خطة تجمع الوحدة الوطنية بالإقتراب من مشاكل وهموم المواطنين وتقديم المرئيات والحلول المناسبة لمعالجة تلك المشاكل كما أن المنصة تأتي استمراراً لجهود التجمع المستمرة في كافة القضايا الوطنية.

من جهته قال المهندس نبيل آل محمود الرئيس التنفيذي لمؤسسة آل محمود العالمية للإستشارات (المؤسسة المشرفة على تنفيذ مشروع منصة "إختارني الإلكترونية للتوظيف والإرشاد) أن مشروع هذه المنصة المُبتكرة يُعدّ مشروعاً وطنياً رائداً يستهدف تيسير عملية ربط المواطنين العاطلين عن العمل بالشركات والمؤسسات الباحثة عن موظفين بجميع المستويات كلٌ حسب قطاعه وحاجته، فضلاً عن تسهيل عملية ربط المرشدين بالعاطلين من جهة والشركات الباحثة عنهم من جهة أخرى كلٌ حسب قطاعه وحاجته، حيث تعمل المنصة على تصنيف قطاعات الأعمال في مملكة البحرين وتصنيف التخصصات الأكاديمية والمهارات الاحترافية وقائمة المرشدين وذلك تيسيراً لعملية التصنيف والتسجيل وتحميل السيَر الذاتية والبحث والتواصل المباشر بين الفئات المذكورة.

دعا النواب الجدد للتأمل في رسالة شعب البحرين من خلال انتخابات 2022

رئيس تجمع الوحدة الوطنية يهنيء القيادة الرشيدة بنجاح الانتخابات

تقدم رئيس تجمع الوحدة الوطنية المهندس عبد الله سعد الحويحي بالتهنئة الى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بنجاح العملية الانتخابية التي تضاف لسجل المنجزات الحضارية التي تعزز المسيرة الديمقراطية لمملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

وتقدم ايضاً المهندس الحويحي بالتهاني الحارة للسادة النواب الجدد الذين اختارهم الناخب البحريني بإرادة ديموقراطية حرة أكدت للعالم قدرة شعب البحرين على إحداث التغيير المطلوب لتصحيح المسار الديموقراطي.

إننا نعتقد أن نتيجة انتخابات 2022 النيابية والبلدية قد حددت ملامح التغيير الذي يتطلع إليه شعب البحرين بتطوير الأداء البرلماني وخلق مجلس نيابي قوي وقادر على أداء مهامه بكفاءة وبالتالي فإن رسالة الشعب للنواب الجدد هي بدء مرحلة جديدة من العمل الوطني الذي يحافظ على حقوق ومكتسبات شعب البحرين ووضع العمل البرلماني في مسار جديد وأن على النواب الجدد أن يدرسوا تجربة المجلس السابق ويتعظوا بمصير من فرط في حقوق المواطنين وعليهم أن ينتبهوا إلى وجود ناخب واعي ومدرك لحقوقه ومراقب لمواقف الجميع وغير قابل للإستغفال.

ناخب متطلع لمجلس نواب جديد يعبر عن صوته ويحمل همومه ويحمي حقوقه ويحفظ مكتسباته.

الرفاعي يكتسح.. 4250 صوتاً

والتجمع يكسر الاحتكار

الرفاعي: ملف البطالة على رأس أولويات عملنا النيابي

قال ممثل الدائرة الثالثة بالمحافظة الجنوبية النائب محمد الرفاعي «أتوجه بالتهنئة إلى القيادة الرشيدة وشعب البحرين العزيز بنجاح العملية الانتخابية والشكر لله عز وجل على التوفيق في الانتخابات ثم الشكر الجزيل لجميع أهالي الدائرة الثالثة الجنوبية الذين منحوني الثقة وكذلك للآخرين الذين صوتوا لإخواني من المرشحين المنافسين

أنا اليوم أمثل أصوات جميع أهالي الدائرة الثالثة الجنوبية في مجلس النواب وأسأل الله عز وجل أن يوفقني في حمل هذه المسؤولية لخدمة قضايا شعب البحرين ومملكتنا الغالية».

وحول أهم الملفات التي سيتم العمل عليها والاهتمام قال «إن الملفات الخدمية هي في أولوية برنامجنا بالسعي الدؤوب لتحقيق تطلعات المواطن البحريني وعلى رأسها ملف البطالة الذي يشكل هاجس كبير للأسر البحرينية وسنعمل على تقديم حلول ومقترحات مبتكرة لإحراز تقدم ملموس في هذا الملف إن شاء الله وفق رؤية مدروسة، وكذلك ملف التقاعد وإصلاح صناديق التقاعد ومحاولة استعادة حقوق ومكتسبات المتقاعدين، وكذلك حماية المواطن من فرض أي ضرائب جديدة والمطالبة بمواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى أمام الحكومة من خلال حلول ومعالجات بعيدة عن جيب المواطن».

وقال هناك موضوعات أخرى مهمة مثل الإسكان والكهرباء وملف التأمين الصحي الذي يتطلب مواقف واضحة من البرلمان لضمان الحق الدستوري في مجانية العلاج للمواطن البحريني وأن لا يأتي مشروع التأمين الصحي على حساب مجانية العلاج في الوقت الذي يتطلع فيه المواطن البحريني للمزيد من المكتسبات على مستوى الخدمات الصحية.

وتابع قائلاً.. من الملفات المهمة التي سنباشر العمل فيها ملف استعادة صلاحيات مجلس النواب واستعادة فعالية أدواته التشريعية والرقابية لأن هذا الملف هو الضامن لتحقيق سيادة حقيقية لمجلس النواب لأداء دوره التشريعي والرقابي بكفاءة.

بعد نهاية الجولة الأولى..

أبرز منافسي الرفاعي في ثالثة الجنوبية يعلنون دعمهم له في الإعادة

أ. منى الدوي

أ. رابية المرزوقي

أ. عبدالعزيز قاسم

أ. عبدالله بوغمار

عبر عدد من المرشحين النيابيين والبلديين المنافسين في الانتخابات النيابية والبلدية 2022 في الدائرة الثالثة الجنوبية عن دعمهم ومساندتهم للمرشح النيابي المهندس محمد الرفاعي في جولة الإعادة.

وأكدت المرشحة النيابية في الدائرة الثالثة الجنوبية منى الدوي في الانتخابات لدى حديثها في اللقاء الجماهيري الذي أقامه المهندس محمد الرفاعي بمقره الانتخابي أكدت دعمها ووقوفها مع المهندس الرفاعي ودعت كل من صوت لها للتصويت للمهندس محمد الرفاعي وقالت منى الدوي أقف اليوم تلبية لدعوة شريكي في المنافسة الشريفة المهندس محمد الرفاعي وقد حضرت هنا لأعلن لكم عن دعمي له وكانت منى الدوي قد حققت 851 صوتاً.

وقدمت المرشحة البلدية بالدائرة الثالثة الجنوبية الاستاذة رابية المرزوقي والتي حققت 2223 صوتاً كلمةً في المهرجان الخطابي للرفاعي دعت فيها جميع أهالي الدائرة الثالثة للتصويت للمهندس محمد الرفاعي فهو من الكفاءات الوطنية وله كثير من الأدوار الاجتماعية والاسهامات الانسانية على مستوى الدائرة ويستحق الدعم فالدائرة تحتاج الى وجوه جديدة ودماء جديدة من الشباب.

وأكد عدد من المرشحين النيابيين والبلديين في الدائرة دعمهم للرفاعي في جولة الإعادة وأبرزهم المرشحين النيابيين عبدالعزيز قاسم 404 صوت وعبدالله بوغمار وسهى الفايز والمرشح البلدي بثالثة الجنوبية دعيج محورفي، ويأتي ذلك في إطار توجهات وتطلعات غالبية الناخبين في الدائرة الثالثة بالمحافظة الجنوبية الداعية إلى التغيير.

المهندس محمد الرفاعي.. عضو مجلس النواب:

الجمعيات السياسية قادرة على تقديم تجربة نيابية أكثر نضوجاً

قال المهندس محمد الرفاعي عضو مجلس النواب إنهم يراهنون دائماً على وعي الناس ويعملون على مخاطبة عقولهم قبل مخاطبة القلوب والعواطف لأن المطالب التي ينتظر المواطن تحقيقها هي مطالب موضوعية تتحقق بالعمل والبذل والموقف والرؤية وليس بالخطاب العاطفي والعبارات الرنانة التي لم تصدقها الحقائق والمواقف داخل المجلس.. جاء ذلك في الحوار الذي أجرته معه نشرة «الجمع» عقب فوزه بثقة الناخبين في الدائرة الثالثة الجنوبية.. فإلى مضابط الحوار..

ماهي أسرار فوزكم في الدائرة..؟

أولاً اود ان اتقدم بالشكر الجزيل لناخب الدائرة الثالثة الواعي الذي منح ثقته لنا ولبرنامجنا الانتخابي.

فنحن في الواقع ظللنا نراهن دائماً على وعي الناس ونخاطب عقولهم قبل مخاطبة القلوب والعواطف لأن المطالب التي ينتظر المواطن تحقيقها هي مطالب موضوعية تتحقق بالعمل والبذل والموقف والرؤية وليس بالخطاب العاطفي والعبارات الرنانة التي لم تصدقها الحقائق والمواقف داخل المجلس، ولذلك نحن نقول أن برنامجنا ومواقفنا هي التي كسبت الرهان مع ناخب الدائرة وهي التي فازت.

وسنسعى ونبذل جهدنا لتحقيقها وتقديم المواقف التي تحترم العقول وتوفي بالوعود ان شاء الله.

وأنت ممثل لتجمع الوحدة الوطنية، كيف ستساهم في تغيير الانطباع العام عن نواب الجمعيات السياسية؟

ظل وجود الجمعيات السياسية في الدوات السابقة للمجلس بعد ٢٠١٠م محدوداً، بسبب مواقف بعض الجمعيات السياسية وارتباطها بأجندات طائفية وخارجية، مما أفقد الناخبين الثقة في الجمعيات السياسية، ولكن نحن على قناعة بدور الجمعيات السياسية الوطنية في تطوير التجربة النيابية والديمقراطية في البحرين.

وظللنا نردد دائماً أن الجمعيات السياسية قادرة على تقديم تجربة نيابية أكثر نضوجاً من تجارب النواب المستقلين لأنها تقدم مواقف مدروسة وترتكز على رؤى علمية يعمل عليها فريق من الباحثين وتمثل في الغالب خلاصة أفكار ومساهمات خبراء ومختصين.

يرى البعض أن المناصب القيادية بالمجلس يجب أن تكون للنواب السابقين بحكم خبرتهم في

العمل البرلماني واللائحة الداخلية.. ما تعليقك؟

لا أحد يقلل من أهمية توفر الخبرة لشاغلي المناصب القيادية بالمجلس، متى ما توفرت الشروط القيادية الأخرى المناسبة والتي تستكمل معيار قياس الكفاءة بشكل أفضل، فهناك أهمية كبيرة للمواقف والرؤى والأفكار التي تخاطب قضايا المواطن وتسعى لتحقيق طموحاته وتحفظ حقوقه ومكتسباته.

ما مستوى التفاؤل من تركيبة المجلس؟

اتفاءل كثيراً بالمجلس الجديد ونعتقد ان بامكانه تقديم تجربة نيابية مختلفة عن الدروتين السابقتين

خاصة وان الناخب كان قد عاقب معظم نواب المجلس السابق ومنح ثقته لمنافسيهم.

وبالتالي فالتحدي كبير وان شاء الله نحقق ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

ماهي هذه الشروط والمعايير التي يجب توفرها في شاغلي المناسب القيادية؟

هناك مشاورات ونقاشات تمت مع مجموعة من الزملاء النواب اتفقنا فيها على ضرورة أن يكون مجلس 2022 قادرًا على تلبية احتياجات الناس، ومعبرًا عن ضمائرهم، وذلك بإعادة هيبة المجلس، وإعادة مكتسبات المواطن.

ولأن رئيس المجلس ونائبيه يلعبون دورًا هامًّا ومصيريًّا في تحقيق ذلك فلا بد من تحقّق بعض المعايير والصفات فيهم، وأهمها هي:

أولًا: صفات شخصية:

1. حسن السمعة بين الزملاء والنزاهة في العمل.
2. قيادي من حيث قوة الشخصية والثقة بالنفس.
3. ان يكون حر الإرادة في قراره ومواقفه.

ثانيًا: صفات رئاسية:

1. الخبرة السياسية والقانونية والإدارية.
2. أن يمثل مصلحة المجلس حقيقة وأن يدافع عن حقوقه.
3. القدرة على الاتصال الجيد بمؤسسات الدولة، وفتح القنوات معها.
4. أن تكون لديه شخصية مقبولة لدى مؤسسات الدولة ولدى المواطنين.
5. أن يتصف بالحكمة في تصرفاته، ويتحمل المسؤولية بصبر وثبات لاسيما في الأوقات الصعبة.
6. ان تكون لديه القدرة على النقاش، وإدارة الحوار، وحل المشكلات، وأن يتحمل النقد.
7. ان يكون لديه الإلمام الكافي بالدستور والقوانين.
8. ان يكون مؤهلاً في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسبق ترأس مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.

انتخابات ٢٠٢٢ ومزاج شعبي مختلف! ولكن ماذا بعد...(؟)

عبدالحكيم سلمان الصبحي

يقيناً أن النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات النيابية ٢٠٢٢م، كانت بمزاج شعبي مختلف، ذلك واضح من مجريات الاحداث، من الجولة الأولى وما صاحبها من صوت مرتفع، يحتج على تصرفات من قوى واطراف تخل بالممارسة الديمقراطية، ومن الجولة الثانية التي كانت وكأنها الهام الاهي للشعب، أو قيادة خفيه قادته لمثل هذا الحراك الذي قلب كل التوقعات، وأهم ما يلفت النظر في هذا الحراك الشعبي عوامل على جانب كبير من الأهمية، ومن الأهمية بمكان أن تناقش باستفاضة، في الاواسط الشعبية، في الجلسات الخاصة، والجلسات العامة، وفي مؤسسات المجتمع المدني، وفي المجالس الاهلية، وحتى على مستوى الاسرة في المنزل، وفي هذا المقام مقال لبعضها.

العقاب كان سيد الموقف، وهو امتداد لموقف سبق في الانتخابات النيابية ٢٠١٨م،حيث عاقب الناخبين كل من صوت من النواب،على اقرار ضريبة المضافة ٥٪، ولم يتعظ من خلفهم، وصوتوا بما هو انكى وأكثر ضرراً، فكان العقاب هذه المرة اشد، وبمزاج شعبي مختلف، طال حتى مرشحون لم يكونوا نواباً في الفصل التشريعي المنقضي، وإنما لمسوا منهم انهم على نفس الشاكلة، أو انهم مدعومون من قوى تندرج تحت نفس المزاج العقابي! ولكن السؤال؛ إلى متى سنعاقب مستقلون ونأتي بآخرين نعاقبهم وكأنهم يعاقبوا أول مرة؟! في ٢٠١٨ عوقب من صوت على الضريبة، هذا العقاب لم يردع من خَلَفَهم! تخيلوا معي مدى تأثير هذا العقاب على سقوط جمعية سياسية وكنسها من المشهد السياسي، وهذا ما أعنيه في المقالات السابقة من تفعيل للحياة الحزبية من أجل ممارسة ديمقراطية صحية وسليمة، وحراك مجتمعي لانشاء جمعيات بديلة لما يكنس، من نخب ذات كفاءة وقادرة ومخلصة، سيكون للعقاب لون آخر من التأثير والوجع، مرة تلو المرة على جمعيات سياسية بعينها، ينهي وجودها، وهذا ما لا ترضاه لنفسها، وسوف تعمل على توزان في مواقفها، وكذلك لا نرضاه نحن الذين ندعوا الى ممارسة ديمقراطية صحية من خلال تعددية حزبية تستوعب جميع التيارات الفكرية ومن جميع المشارب، وبرامج عمل ابداعية، تعيد للسلطة الموازية اعتبارها بين السلطات، كما ينص عليه الدستور.

كل التوقعات والآراء التي تم تداولها قبيل الانتخابات، انه ستكون هناك مقاطعة واسعة نتيجة يأس واحباط المجتمع من أداء النواب، حتى علت الاصوات بمطالبة إلغاء المجلس وتوفير نفقاته في ميزانية الدولة، فجاء الحراك على عكس ذلك، مشاركة أوسع، وتكثيف في التصويت، خاصة في بعض الدوائر الانتخابية، التي أريد فيها اسقاط مرشح بعينه، و فوز مرشح آخر بعينه ايضاً من نواب سابقين لم يصوتوا ضد رغبات الشعب، حراك اربك

> **«ما عادت دغدغةً المشاعر، خاصة الدينية، أو الوعود والتلميحات الكاذبة تنطلي على الناخب، بل فقدت كل تأثيراتها السابقة، وأصبحت محل التندر العلني من الشعب»**

كل الحسابات واللاعبين في الساحة السياسية، ساعد على ذلك ايضاً كما ذكرنا سابقاً، الصوت العالي والصريح والمباشر المحتج على أي تدخلات وتوجيهات تحرف الإرادة الحرة للشعب، أو تفرض عليهم مرشح بعينه!

ما عادت دغدغةً المشاعر، خاصة الدينية، أو الوعود والتلميحات الكاذبة تنطلي على الناخب، بل وفقدت كل تأثيراتها السابقة، واصبحت محل التندر العلني من الشعب في كل وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام الاهلي الذي طغى على الاعلام المؤسسي، الذي ينظر اليه على انه بوق تطبيل مضلل، فقد كل مهنية ومصداقية! سقوط جمعية سياسية تتدثر بالدين ودغدغة المشاعر الدينية والاجتماعية واستغلال العوز المالي، درس مستفاد لها ولجمعيات اخرى قائمة أو قادمة، تخل باصول الممارسة الديمقراطية، وسقوط الاعلام المؤسسي وفقدان الثقة فيه، والاستعاضة عنه بالاعلام الاهلي بديلاً عنه ايضاً درس لعله يفيد قيل ان تضطر هذه المؤسسات للاغلاق، لانها لا تستحق ان تنال شرف لقب السلطة الرابعة، الممثلة لصوت الحق وصوت الشعب!

وربما هناك عوامل أخرى، لها الأهمية النسبية من وجهات نظر مختلفة، لا يتسع المقام هناء لذكرها، ولعل الاكثر أهمية للنقاش المستفيض، توجيهات للناخبين، واخرى للمنتخبين من النواب الجدد والسابقين المعاد انتخابهم مرة اخرى، مكافئة من الناخبين على مواقفهم السابقة، للناخبين نقول؛ مزاجكم الانتخابي العقابي، نتيجة وعي بحقيقة الممارسة الديموقراطية الواجبة، وإدراك للمسؤولية الوطنية في التمسك بحقكم، في سلطة تشريعية ورقابية اداءاً، وموازية مستوىً بين السلطات الثلاث التي ينص عليه الدستور «فصل واستقلال» فإن كان كذلك، فيجب ان لا يقف حراككم المجتمعي المؤثر عند الاصرار على سقوط وفوز نواب، وإنما يمتد الى اصرار على التمسك بالحقوق، من خلال المتابعة المستمرة لاداء النواب في المجلس النيابي، والمحاسبة اولاً بأول، وان تعدوا العدة من الآن لانتخابات ٢٠٢٦م في انشاء جمعيات سياسية، وتعددية تعكس المجتمع وتمثله خير تمثيل، لا يطغي فكر معين، ليقصي بقية المكونات، فكر بعيد عن الطائفية، الفئوية، المناطقية، وكل عوامل التفرقة وإثارة النعرات بمختلف انواعها.

أما اذا كان مزاجكم الانتخابي العقابي، نتيجة المثل القائل «كثرت الطق تفج للحام» فمعنى ذلك ان حراككم سيقف عند حد نتائج الانتخابات، في انتظار القادمة، وهكذا دوران في حلقة مفرغة! العقاب رادع، ولكن علينا ان نعي مع من، نستخدمه، وكيف، ومتى؟ لكي يكون له تأثيره ويؤتي ثماره!

وللنواب في هذا الفصل التشريعي ٢٠٢٢-٢٠٢٦، الجدد منهم، ومن اعيد انتخابه نقول؛

الغالبية منكم من المستقلين، وهذا ليس عيباً، ولكنه ضعفاً في مساحة المناورات والمساومات، والتعرض للضغوطات، مما يؤثر حتماً على الاداء، فلابد

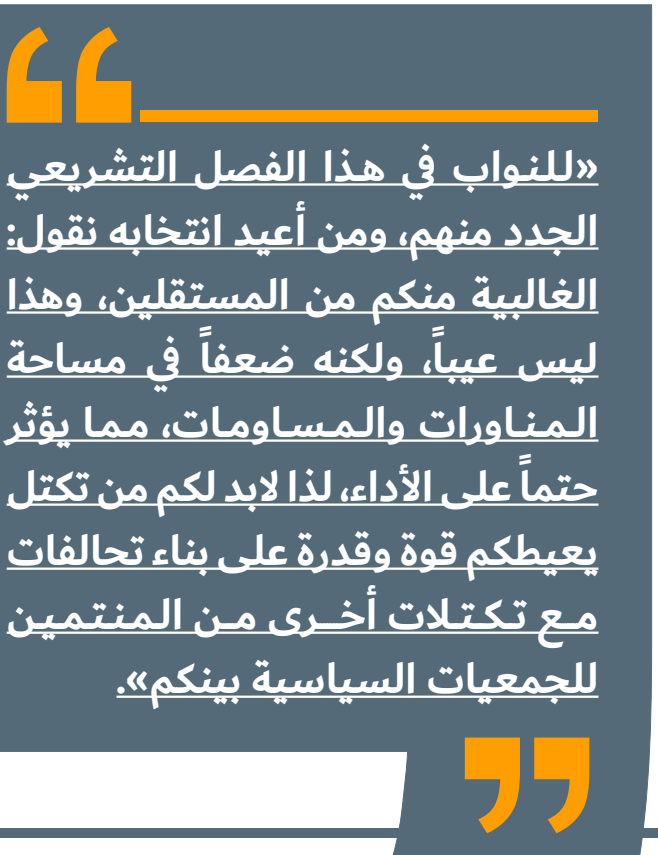

لكم من تكتل او أكثر يعيطكم قوة وقدرة على بناء والتحالفات مع تكتلات اخرى من المنتمين للجمعيات السياسية بينكم.

اول اختبار سوف تخضعون له شعبياً، هو اختيار الرئيس ونائبيه، ورؤساء اللجان، وهيئة المكتب المحركة لنشاط المجلس، من الآن للشعب مزاج مختلف لمن يتولى هذه المناصب، ارادتهم الحرة في اختياركم كنواب تمثلونهم، يجب ان تنعكس في ارادتكم الحرة فيمن تنتخبونهم داعمين لاداء افضل ومشرف يتناغم مع ذاك المزاج الشعبي «العقابي».

الخروج من النظرة القاتمة، ان ليس للمجلس صلاحيات، وانه مقيد، هذه مقولة باطلة أريد بها باطل! لا أحد ينكر محدودية الصلاحية، وكذلك القيود المفروضة على النواب من خلال لائحته التطبيقية، ومن خلال انتقاص لصلاحيات اسهم فيها نواب سابقين، ولكن هناك هامش من الصلاحيات يمكن من خلالها توسيع دائرة المناورة والمساومة، هذا الهامش من الصلاحيات يثبته ما ارتفع من اصوات محتجة على التوجيه في الانتخابات، فلماذا تسعى قوى نافذة للتدخل اذا كان ليس للمجلس أدنى صلاحية؟! ففضلاً عن التصويت على القوانين، والادوات البرلمانية، والرقابة المالية والادارية، الاختبار الشعبي الثاني لكم سيكون من خلال اقرار برنامج الحكومة، ليس لديكم صلاحية اعطاء الثقة والتصويت على الحكومة، ولكن لديكم صلاحية اسقاط الحكومة من خلال منح الثقة أو عدم منحها لبرنامج الحكومة، بالطبع لا نطلب منكم ان تصلوا الى هذه المرحلة من المواجهة، ولكن هذا لا يمنع من مراجعة واقعية البرنامج، مدى تحقيقية لمطالب متعددة من تنمية وخدمات، والأهم مطابقته مع برامج الحكومة السابقة، ومدى ما انجز منها، ومدى ما اخفق في مواضع محددة لتقويم البرنامج لما هو افضل، مع ملاحظة الوزارات التي الوزراء السابقين مازالوا قائمين عليها، اخفاقهم يعني صعوبة في اقرار برنامج هم ضمن من اعده، ومسؤولين عن تنفيذه (!!)

اقرار الميزانية، لا بد ان يخضع الى تدقيق في حسابات ختامية سابقة، للوقوف على حقيقة الايرادات والمصروفات، وان يتوائم تماماً مع ما يقر من تنمية وخدمات في برنامج الحكومة.

لعل من الأهمية ان تشكل لجنة «من اللجان غير الدائمة» مع استشارات لفحص كل التقارير المالية والادارية وما اثبتته من اوجه قصور وهدر وفساد، والتي اهمل تماماً المحاسبة عليها، لكي يكون للرقابة دورها.

ومن نافلة القول؛

لعل ما تمخض من نتائج في انتخابات ٢٠٢٢م نتيجة المزاج الشعبي العقابي، يجد له صدى لتشجيع نخب من الكفاءات والقدرات الوطنية، في العادة عازفة عن الترشح إلى التفكير بجدية في الترشح لانتخابات ٢٠٢٦م، وقطع الطريق على من هب ودب من الطامعين الذين لا يمتلكون ادنى مقوم من مقومات الترشح والكف عن العبث والتهريج بترشحهم في العملية الانتخابية !

اقرار الميزانية، لا بد ان يخضع الى تدقيق في حسابات ختامية سابقة، للوقوف على حقيقة الايرادات والمصروفات، وان يتوائم تماماً مع ما يقر من تنمية وخدمات في برنامج الحكومة.

رواتب النواب والشوريين من صندوق المتقاعدين؟!

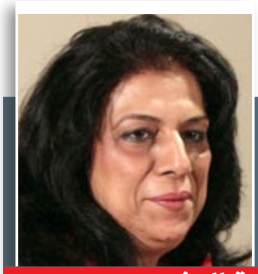

فوزية الرشيد

في عـدد مـن الـفـيـديـوهـات أحدها للدكتور حسن الماضي وهـو خبير مـالي وعـضـو سابق في مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية، تحدث بما يشكل في حينه مفاجأة في حديثه أن الخبير الاكـتـواري ذكـر الاسـبـاب التي أوصلت إلى العجز الحالي، وتتكون من 7 نقاط، وكلها قـرارات تم إتخاذها في العملية التصحيحية ولم يتطرق إليها أحد، وما عجل بالوضع في 2018، انه كان هناك قـرارين وللاسـف الشـديـد لم يتكلم النواب عنهما ولا اعتقد انـهـم سيـفـعـلـون ولأهـمـيـة ما طرحه د. حسن الماضي نورد على لسانه ما قال: (أول ضرر تسبب به الامـر في 2018 هو تحويل النواب وليس صندوق الـنـواب، لاسـتـلام رواتبـهـم من «إحتياطي المتقاعدين»!

ثم أضاف: لان صندوق النواب والشوريين إستنزف بالكامل في عام 2019، بحيث لم يبق فيه ولا دينار واحد!

وحولوا بعدد 279 شخص و320 فرد يستلمون سنويا (3مليون دينار) من حصة المتقاعدين

والاغرب ما قاله في توضيحه أن هؤلاء النواب والشوريين سيبقون يسحبون

(حـتـى عـام 2068) من إحتياطي المتقاعدين!

اضـاف د.حسـن الـماضـي أن الخبير الاكـتـواري يقول أن (الـنـواب والشـوريـيـن لم يشاركوا ولـم يدفعوا شيئا وانما هم يسحبون رواتبهم من حصة المتقاعدين)

وقـيـمـة مايسـحـبـونـه من الاحـتـيـاطـي الـمـخـصـص للمتقاعدين (5مليون و300 الف دينار) سنويا!

وهذا أحد الاسباب التي دعت الحكومة الى تجميد ال 3% التـي يـتـم توجيهه لصندوق المتقاعدين كـزيـادة سنوية، تتناسب وإن قليلا مع الغلاء المستشري والرسوم والتضخم وغـيـره! وكـمـا أوضـح «الخبير الاكتواري» أن الحكومة لا تقدر ان تدفع ال 3% للمتقاعدين بالاضافة إلى 5 مليون دينار و 300 الف للنواب والشوريين سـنـويـا والـذي يتحمله اصلا صـنـدوق الـمـتـقـاعـديـن! وهنا نتساءل من كـان المستشار في الـعـمـلـيـة الـتـصـحـيـحـيـة، الـذي أشـار بهكذا فكرة لكي يقضم الحقوق المستحقة للمتقاعدين، دون علم منهم، ودون طـرح ومـنـاقـشـة الامـر بوضوح وشفافية في البرلمان ؟! ولماذا صمت البرلمانيون ولم يتطرق إليه أحد منهم ؟! هل لان الامر يخص رواتبهم ؟! وهل البرلمانيون الجدد لدورة 2022 سيفتحون الحوار حول حقوق المتقاعدين هذه؟!

الاغـــرب ان الـــ3% الـتـي تـدفـع للمتقاعدين هـي في مجموعها الكلي «18 مليون دينـار» أي أن مـا يستلمه (279 شـخـص) هـم نـواب وشـوريـون يعادل 30% من مـا يـسـتـحـقـه الـمـتـقـاعـديـن (في كل البحرين)! أي أن ما يـقـارب (ثـلـث الاسـتـحـقـاق) المخصص لكل متقاعدي الـبـحـريـن، يـسـتـلـمـه 279 شخص فقط!

أي قانون يسمح بهذا ؟! وأين عـدالـة الـتـوزيـع لحقوق هي من أموال المتقاعدين، التي كان يتم إقتطاعها من عملهم وعرق جبينهم طوال سنوات خدمتهم في الوظيفة ؟!

ولـعـل هـذا مـاعـلـق عليه د. حـسـن الـمـاضـي بـأن القانونيين يعرفون جيدا أن صندوق التقاعد قائم على (للفكرة التكافلية)

أي أنـه لا يـجـوز لأحـد – اي أحد – أن ينضم إلى صندوق الـتـقـاعـد وهـو لـيـس لديه راتـب، كـان قـد شـارك بجزء منه في الصندوق التقاعدي كما يـفـعـل كـل الـمـوظـفـيـن! والشوريون والنواب «ليس لديهم راتب كما هو معروف

وهم «غير موظفين» وإنما يستلمون «مكافأة» حسب سنوات تواجدهم في الدورة الانتخابية جديدة!

والـسـؤال عـلـى أي أسـاس قانوني تم ويتم تحويل النواب والـشـوريـيـن عـلـى صـنـدوق التقاعد ؟ وعلى أي اساس قانوني يتم صرف رواتبهم من إحتياطي المتقاعدين ؟!

إن الـــذي ذكـــره بـصـراحـه «الـخـبـيـر الاكـــتـــواري» في دراسته أمر غريب

فـلـمـاذا لـم يـتـم طـرحـه أو مناقشته أبـدا مـع أنـه كـان يـفـتـرض أن يـقـوم الـنـواب بدراسته وطرح الحلول البديله له، أو تصحيح الوضع الخاطئ، أو إزالـة الـنـواب والشـوريـيـن من إحـتـيـاطـي المتقاعدين وعوضا عن ذلك لم يتطرق أحد منهم إلى هذا الموضوع! فـهـل فـضـلـوا الـصـمـت رغـم معرفتهم بأن ما يستلمونه من مكافأة تعادل (ثلث) ما يستلمه كل المتقاعدين في البحرين! وأن هذا هو تجني عـلـى حـقـوق الـنـاس، وهـم الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن تلك الحقوق ؟!

فأي منطق أو قانون يسمح بمعالجة وإستحقاقاتهم وما جمعوه من إقتطاع رواتبهم (يذهب للصرف على النواب والشوريين وببذخ لامثيل له)!

حـتـى تـم إعـتـبـار مكافآتهم مـن أعـلـى الـمـكـافـآت في العالم قياسا لموارد البحرين وإمكانياتها؟!

نـطـالـب بـإجـراء تـصـحـيـح الـوضـع الـخـاطـئ هـذا في الـدورة البرلمانية الجديدة، فـالـحـكـومـة مـسـؤولـة عـن رواتـب أو مكافآت النواب وليس المتقاعدين!

إلى جانب دراسـة تقليص تلك المكافآت لتتناسب مع إمكانيات ومـوارد البحرين، حـتـى لا يـتـحـول الـنـواب والشوريون إلى عالة

حـتـى لا يـتـحـول الـنـواب والـشـوريـون إلى عالةعلى الـشـعـب الـذي اصـلا يعاني من مرارات الغلاء والتضخم والرسوم التى لا تنتهي.!!

> **ما يستلمه (279 شخص) هم نواب وشوريون يعادل 30% من ما يستحقه المتقاعدين (في كل البحرين)!**

إلى نواب الشعب مع التحية: انتم تحت مجهر الشعب فاحذروا

د. علي الصوفي

يتكرر العرس الديمقراطي كل 4 سنوات بنشاطه وحركة المترشحين من دعاية وإعلان وخيم وولائم، وخاصة في 4 اشهر الأخيرة... وبعد ذلك يجني الشعب نتائج ما انتخبه من نواب وبلديين، الممتاز والسيء جدا وما بينهما. وهذا الأخير ما سأتطرق له في هذا المقال وما هي تطلعات وتوقعات المواطن من النواب في دورة الاربع سنوات القادمة. وسوف اشير الى نائبين قريبين منى استطاعا الوصول الى قبة البرلمان بطريقة مخططة ومدروسة وناجحة. الأول هو محمد الرفاعي المرشح الرسمي لجمعية تجمع الوحدة الوطنية والذي يخوض التجربة البرلمانية للمرة الأولى، وله خبرة في المجال بعد ان سقط في 2018 كمرشح بلدي للتجمع، رغم الأصوات الكبير التي حصل عليها، وذلك بسبب وجوده في الثالثة الجنوبية معقل جمعية الاصالة. والثانية هي زينب عبد الأمير النائبة السابقة في منطقتنا (السابعة العاصمة)، والتي الهمت 7 نساء اخريات من 16 مترشحا في الدائرة، ضنا من البعض منهم ان خوض التجربة هي مزاح او حلم ليلي او تشجيع من الأصدقاء... لا... بل هي عملية معقدة من العمل لأكثر من سنتين من بحث ودراسة المنطقة وتواصل مع الناس وتخطيط وتحالفات الخ، وهذا ليس موضوعنا هنا، بل ما هي توقعات الشعب من النائب ودوره في تحقيق مطالبه؟ والذي هو تكليفي وليس تشريفي كما تصرف الكثير من النواب السابقين والذي اسقط الشعب معظمهم وعن بكرة ابيهم في الدورتين الأخيرتين بسبب تقاعسهم في أداء عملهم الأصلي ووقوفهم ضد مصالح الموطن.

رجوعا الى خيمة نائبتنا زينب عبد الأمير، التي حضرت افتتاحها. كانت مليئة بالناس والبرنامج كان حافلا من مؤيدين ومواطنين خدمتهم في الدورة السابقة في شتى المواضع المطلبية، على عكس باقي الخيم في الدائرة والتي كانت شبه خالية ولا تسمع منها أي شيء حتى في افتتاحيتها. خلفية النائبة زينب في العلاقات العامة جعلتها ممتازة في فهم الناس والتواصل معهم، يضاف لها خبرتها السابقة في البرلمان، فاستطاعت أن تجني ثمار ما زرعتها في 4 سنوات السابقة بسبب قربها من الناس ومواقفها المشكورة للقضايا المصيرية مثل الضرائب والإسكان وغيرها، وتواصلها وتوسطها الدائم بين المسؤولين والناس في الدائرة ومن خلال القروبات الخاصة لمكتبها. المداخلات كانت كثيرة، من شكر ومديح وشكاوي وطلبات. أمسكت نفسي كقيادي في التجمع من التعليق أو المداخلة لأفصح بما يجري في ذهني من مطالب أكبر من توظيف ابن فلان، او شقة لابن فلانة، أو مساعدة أرملة، أو اصلاح الشارع الفلاني، ولم أرغب تعكير الجو الإيجابي في الخيمة وقررت أن ارسل لها ما في خاطري في حسابها الخاص بعد فوزها الذي كان شبه مضمونا، فكتبت لها:

«مبروك أستاذة زينب... بعد ٤ سنوات خبرة انت الان اكثر نضجا برلمانيا وسياسيا... توقعاتنا منك اكبر من الدورة السابقة... يعني انك مطالبة بان يكون عملك اكثر تنظيما وتنسيقا مع الأطراف المختلفة... علشان النتائج

> **«هناك دور مهم للنواب في حلحلة الملفات الكبيرة والمعقدة والحساسة يغيب عن الكثير منهم أو يتغابوا عنه بسبب ضعفهم أو قلة خبرتهم أو عدم أمانتهم»**

تكون اكبر وتتحقق بشكل اسرع انشاء الله للملفات الكبيرة مثل البطالة والإسكان والضرائب... ولنا لقاء قريب انشاء ألله لدعمك في المرحلة القادمة... تحياتي».

فلم يختار المواطن نائبه ليقضي الأربع سنوات في «البرستيج» من بشت وبدلة وسيارة والسلام على القيادة في المناسبات، وبعد ذلك الخلود في النوم أو حتى التمثيل والصراخ في قبة البرلمان ومن ثم تمرير الملفات وهو مغمض العينين... لا... بل بجانب دوره الرقابي والتشريعي هناك دور مهم للنواب في حلحلة الملفات الكبيرة والمعقدة والحساسة يغيب عن الكثير منهم أو يتغابوا عنه بسبب ضعفهم أو قلة خبرتهم أو عدم أمانتهم. فالنائب ليس دوره إيجاد عمل لابن بو عبدالله في الدائرة، ولكن التخطيط ودراسة جذور المشكلة بمساعدة فرق متخصصة وإصدار تشريعات والضغط على الحكومة لتنفيذها لحل المشكلة. هكذا نكون قد حلينا ليس فقط مشكلة ابن بو عبدالله ولكن مشكلة الكثيرين على مستوى الوطن وخصوصا اولئك الذين أصواتهم غير عالية للتعبير عن مشكلتهم. وينسحب هذا على كل الملفات سالفة الذكر. فبدل المطالبة بإغلاق طيران الخليج يجب محاسبة المسئولين في كيفية الادارة السيئة للشركة لسنين طويلة، وبدل التنازل عن حقوق المتقاعدين في الزيادة السنوية بسبب العجز الاكتواري، كما تدعيه المؤسسة، وجب دراسة جذور المشكلة بعمق والتحقيق في كيفية إدارة أصول الصندوق ومقارنة الصندوق بصناديق أخرى ناجحة في المنطقة التي تدفع البونس الى المشتركين... وهكذا.

والغريب ان بعض النواب ينفعلون ويزعلون من ابتسامة الوزير او ضحكته بصوت خافت من بعض الأسئلة المطروحة عليه من قبل بعض النواب، بسبب ضعف السؤال وخلوه من المنطق والأرقام العلمية. وينسى ان الوزير الجالس امامه مدعوم بفنيين ومستشارين عدة يعدون له كل ما يخطر على بال النائب. لذلك لن يستطيع النائب تحقيق اي هدف أو حلحلة أي ملف باللعب مفردا كونه وصل مستقلا (كما الأغلبية)، فعمله يشبه اللعب في فريق (كورة قدم) مكون من لاعبين تعرفوا على بعضهم البعض في الملعب، مقابل فريق حكومي ذو خبرة طويلة مدعوم بخبراء وخطط، وتنظيم. فكيف تتوقع تسجيل أي هدف لصالح المواطن في هكذا لعبة؟

لذلك فمن أضعف الايمان هو تشكيل تكتلات قوية مبنية على مبادئ ومشتركات واضحة وصامدة ضد التفكيك الداخلي والخارجي معا، ومدعومة بخطط ودراسات بمساعدة فنيين ومستشارين في مجالات مختلفة من جمعيات سياسية وفنية ومنظمات المجتمع المدني. وغير ذلك فان فريق النواب سوف يكون مجموعة هواة من اللاعبين في فريق لا يعرف اللاعبين بعضهم البعض مقابل الفريق الحكومي المنظم... وقول السلام على مطالب المواطن.

ختاما، أوجه رسالتان أولها للمواطن: «صور البرنامج الانتخابي لنائبكم وابعثه له بالواتس اب وأسئلة... كيف سوف تترجم هذا البرنامج الذي وعدتنا به أيام الانتخابات؟»، بعد ذلك تأكد من وجود مكتب له في المنطقة، وطالبه بقروب واتس اب لكل مجمع في دائرتكم للتواصل الدائم مع أهالي المنطقة، وكذلك لاطلاعكم على كيفية تنفيذ برنامجه وبشكل دوري.

الرسالة الثانية الى سعادة النائب، نقول له:

يا نائب حلال عليك المعاش والراتب والبدلات لكن اعمل واجتهد وخطط ونسق مع الكتل والجمعيات

واترك عنك شغل المطبات والحدائق والبلديات والا قسما بنخلي مصيرك مثل النائب الى فات

تحياتي القلبية... والتوفيق للجميع

التجمع

رئيس مجلس الإدارة
المهندس عبدالله سعد الحويحي
رئيس هيئة التحرير
أ. سالم رجب زايد

مستشار تحرير
أ. محمد عبداللطيف آل محمود
مدير التحرير :
أ. جمال علي حسن

@nuabahrain
32006662
www.nua.bh
tgonu.office@gmail.com
tgonu.pd@gmail.com

المجتمع.. وبرلمان التغيير..!

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

انتهت الانتخابات النيابية والبلدية وتركت انطباعات مشجعة في المجتمع تدعو الى الامل في التغيير والتقدم بالتجربة الديمقراطية وتصحيح المسار. فقد عبرت شعارات المرشحين على الدعوة للتغيير وتصحيح المسار مثل «برلمان التغيير» فما هو مضمون التغيير؟ هذا يعني ان علينا كمجتمع ومؤسسات وافراد ان نحدد ماهو التغيير الذي ننشده، وكيف يكون تصحيح المسار؟ وكيف سيتمكن المجلس القادم والذي يليه من تحقيق هذا التغيير وماهي الاليات المناسبة. لذلك نرى ان تتحمل الصحافة والمجالس الاهلية والجمعيات السياسية بشكل خاص تنظيم الحوارات والاستطلاعات حول مضمون التغيير وكيفية تناوله. هذا الحوار سيكون له عائد كبير في تعميق الوعي السياسي وتحديد معالم التغيير والتقدم بالعمل البرلماني الى الامام ويساعد مجلس النواب في مسيرته نحو تطوير التجربة البرلمانية. كما نطالب كل من رشح نفسه في الانتخابات ولم يحالفه الحظ ان لا يختفي عن المجتمع ويستمر في المساهمة في الحوار لاحداث التغيير وتطوير التجربة.

نلاحظ في هذه الانتخابات ان مستوى الوعي قد تقدم وارتفعت الاصوات المطالبة بحرية الاختيار ورفض اي تدخلات في العملية الانتخابية. اتضح ذلك في اسقاط النواب السابقين الذين صوتوا لصالح الضرائب وايقاف علاوة التقاعد، كما ارتفعت الاصوات المطالبة بالرقابة على العملية الانتخابية واجراء تعديلات على قانون الانتخابات ليواكب هذا الوعي والتقدم الذي احرزه المجتمع في الرغبة في المشاركة والتاثير في القرار. عبر المجتمع وبعض المسئولين في الدولة عن حقوق المواطنين السياسية وجعلها قيمة هامة تستحق الدفاع عنها لاهميتها لسلامة المجتمع وتقدمه. لذلك من المهم تعريف هذه القيم وهذه الحقوق السياسية تعريفا واضحا ووضع الاليات لممارستها.

الرغبة في المشاركة ادت الى تقدم عدد كبير للترشح، غير ان العملية الانتخابية التي تقسم البحرين الى اربعين دائرة انتخابية اسقطت عدد كبير من الكفاءات التي تتنافس في دائرة واحدة. النظام يفرض فوز احدهم وخسارة الاخرين الذين قد يكونوا افضل بكثير من فائزين في دوائر اخرى لم تشهد منافسة بهذا المستوى. من المؤسف ان يخسر بعض المترشحين الاكفاء فقط لكونهم في دائرة واحدة. لذلك فان تطوير التجربة البرلمانية وتغيير المسيرة تدعو الى معالجة خصوصا في بلد صغير كالبحرين. هذه قضية تحتاج الى اعادة النظر في القانون الانتخابي من مبدأ ان النائب يمثل البحرين وليس دائرة معينة. ارتباط النائب بدائرة واحدة يجعله يتزاحم مع النائب البلدي في التعامل مع متطلبات اه الدائرة ويضر بقدرته على المساءلة. النائب يمثل البحرين، الحاقة بمكان سكنه يتناقض مع شمولية مهمته. لذلك نرى ان اعتبار البحرين خمس دوائر قد يكون مجالا للتفكير فيه لتغيير المسار.

من المبادرات التي برزت في هذه الانتخابات والمرتبطة بوعي المواطنين هي المطالبة بتشكيل مجالس او لجان اهلية وتساعده في اتخاذا القرارات حول المطروح من القوانين لتتسق مواقفه من مشاريع القوانين والقضايا المطروحة على المجلس مع مصالح المجتمع وفي نفس الوقت تحاسب النائب وتراقب عمله. من الممكن ان تستفيد هذه المجالس من الاعداد الكبيرة من المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ في المشاركة في الحوار والقرار باشراكهم في هذه المجالس للعمل عن قرب مع النائب والمهتمين من اهل الدائرة. ينبغي توخي الحذر في تشكيل مثل هذه المجالس في عدم استبعاد من يرغب المشاركة لكي لا تفشل قبل بدايتها.

من القضايا التي تحتاج الى مراجعة وبحث هي ضعف مشاركة الجمعيات السياسية في الحياة البرلمانية. في هذه الانتخابات توفقت جمعيتان فقط من ايصال مرشحيها الى قبة البرلمان، لكن في العموم المشاركة كانت ضعيفة. العمل البرلماني عمل سياسي جمعي وضعف تمثيل الجمعيات السياسية بنسبة كبيرة يؤدى الى مجلس مكون من افراد مستقلين ينقصهم العمل الجماعي وتراكم الخبرات والاستفادة من الدعم الذي يمكن للجمعيات السياسية تقديمه. بالاضافة الى ان النائب يصبح غير ملتزم بمبادئ وغير معرض للمحاسبة والمساءلة. عبر المجتمع عن ذلك في المطالبة بمحاسبة النائب بل استبداله بعد سنتين اذا لم يظهر كفاءة وقدرة في خدمة قضايا المجتمع والصالح العام. استجابة لهذه الظروف تجدد الحديث عن تشكيل تكتلات داخل المجلس تكون نواته الجمعيات السياسية. تفككت التجارب السابقة في تشكيل تكتلات لاسباب عدة اهمها عدم وجود قاعدة فكرية ينتمي لها اعضاء الكتلة وعدم الالتزام والمحاسبة. لذلك فان تشكيل تكتل في هذا المجلس ينبغي ان تكون نواته الجمعيات السياسية على ان تتفق على مبادئ يلتزم بها كل من ينظم الى هذ التكتل من الاعضاء المستقلين.

هذه خطوة مهمة لمعالجة الوضع القائم بشكل مؤقت. غير ان الحل يكمن في ادراك المجلس ان قوته من قوة المجتمع، وقوة المجتمع في مؤسساته ومنظماته المدنية من جمعيات سياسية ونقابات عمالية وجمعيات مهنية. تطوير التجربة البرلمانية يجب ان تشمل تقوية هذه المؤسسات ماديا ومؤسسيا وتيسير الانظمام الى عضويتها وتشجيعه. هذه غاية على المجلس التشريع لها اذا اراد استعادة صلاحياته وتقويتها.

واخيرا فان العمل البرلماني هو عمل سياسي يعبر عن تطلعات المجتمع، وتطويره يقوم على التعاون والتفاعل بين المجتمع والمجلس. سيكون لذلك اثر كبير في تطوير العمل البرلماني والتقدم بالتجربة البحرينية لتكون مثالا يحتذى. لن تكتمل هذه الحلقة بدون دعم من السلطة التنفيذية وتفهم لاهمية تقوية المجتمع والمجلس لكي يكونا المحفز للسلطة التنفيذية في رفع قدراتها وتحسين اداءها في معالجة القضايا والدفع بالتنمية الى الامام بما يحقق تطلعات الشعب وطموحات القيادة الرشيدة.

المجالس البلدية.. دون سلطة..!

بقلم: م. عبدالله الحويحي

عرفت البحرين المجالس البلدية منذ عشرينيات القرن الماضي، وقد صدر أول قانون للبلديات في 20 يناير 1920م بإنشاء بلدية المنامة وكان منوط بالبلدية «حفظ الصحة ورفاهية واصلاح السكان» وقد تطور عمل البلديات من النظافة في البداية لتشمل الاعمال الانشائية كتوسعة الشوارع وتسوية الطرق وتنظيم الاسواق العامة وتوحيد الاوزان والمقاييس وشق الجداول لصرف المياه ومن ثم إدارة إسالة المياه وتوسعة مهام البلدية مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت البلديات تشكل بعدد من الاعضاء المنتخبين والاعضاء المعنيين وهي أول خطوة انتخابية تجرى في البحرين وقد شاركت المرأة في الانتخاب في تلك الفترة المبكرة من تاريخ البحرين وكانت البلدية تشكل من 24 عضو نصفهم بالانتخاب والنصف الاخر بالتعيين ويعين الامير رئيس المجلس البلدي الذي توسع دوره ليغطي كل مدن وقرى البحرين.

صدور القانون 35 لعام 2002م ومع بداية المشروع الاصلاحي لجلالة الملك وإنطلقت عملية إنتخاب المجالس البلدية حيث تم تقسيم المجالس حسب المحافظات التي كانت 5 محافظات، لتعدل فيما بعد إلى أربع محافظات ويشكل ما يسمى بأمانة العاصمة وهو بالتعيين.

ولا أحد يستطيع ان يشكك أو يقلل من أهمية ودور المجالس البلدية لما تقدمه من خدمات ضرورية للمجتمع ولعل من المهم إلقاء الضوء على حالة المجالس البلدية اليوم مقارنة بما كانت عليه، حيث أن القانون 25 لعام 2002م جرد المجالس البلدية من كافة الصلاحيات التنفيذية ولم يتبق سوى الصلاحيات الاستشارية وهو ما أضعف المجالس البلدية والتي اصبحت بمثابة المشجب الذي تعلق عليه السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة البلديات أخطائها ونقائصها، حيث نرى إن تضع الناس جام غضبها في تأخر أو عدم تنفيذ خدماتهم على أعضاء المجالس البلدية الذين لا حول لهم ولا قوة سوى رفع تلك المطالب إلى الجهاز التنفيذي.

وهو من بيده الحل والربط، ومع ضعف الصلاحيات وبالرغم من أن المجلس البلدي هو سيد نفسه كما هو مفترض وهو المنتخب بإرادة شعبية والمفترض أن لا تتدخل السلطة التنفيذية في إجتماعاته وبالاخص موضوع توزيع المناصب بين أعضاء المجلس وجدنا وزير البلديات يحضر إجتماعات جميع المجالس البلدية عند إنتخاب الرئيس ونائبه وباقي تشكيلة المجلس وهو ما يسمى بإستقلالية هذه السلطة الشعبية (وإن كانت منقوصه).. بمعنى اخر سوف تتحول المجالس البلدية إلى مكاتب إستشارية مرفقة بمكتب الوزير، وما يؤسف له لم نجد إعتراض من أى من أعضاء المجالس الاربعة.

ونحن نتسائل ماذا أبقيتم للمجالس البلدية من سلطة؟

(وللحديث بقية)